**الدكتور: مفتاح ياسين**

**أستاذ محاضر ب**

**جامعة سوق اهراس**

**مداخلة بعنوان:**

# تقييم المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس

**ملخص**

إن اللّجوء إلى العقوبة السالبة للحرية (عقوبة الحبس) كجزاء جنائي وما تتميز به من مساوئ قد أثبت عدم فعاليته في تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه؛ ولقد جعل عدم الفعالية هذا مختلف التشريعات الجنائية تتجه نحو تبني عقوبة المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس بديلة تنفذ في وسط مفتوح .

لقد أثبتت هذا النوع من العقوبات فعاليته نسبيا في الحد من مساوئ الحبس وتحقيق الغرض المعاصر للعقوبة، كما أسهم في جعل عقوبة الحبس الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه القاضي الجزائي. وبذلك تتجه السياسة العقابية المعاصرة من جعل العقوبات البديلة الأصل وعقوبة الحبس الاستثناء.

**الكلمات المفتاحية:** المراقبة الإلكترونية، عقوبة الحبس، إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه، العقوبات البديلة.

# Assessment of Electronic Monitoring as an Alternative Sentence to Imprisonment

Resorting to the deprivation of liberty penalty (imprisonment sentence), as a penal sanction, and its disadvantages has proved its ineffectivity to achieve the social rehabilitation of the offender. This ineffectivity has made many criminal legislations tend towards adopting electronic monitoring as an alternative sentence to imprisonment to be implemented in an open milieu.

This kind of sentences sanctions have relatively proved its effectivity to limit the bad effects of imprisonment, as well as to achieve the contemporary purpose of punishment. This spread has contributed to make the imprisonment the last resort opted by penal judge. Thus, the modern sentencing policy tends to make the alternatives sentences the principe and the imprisonment the exception.

**Key words:** electronic monitoring, imprisonment sentence, social rehabilitation of the offender, alternatives sentences.

## مـقدمة

تبنت العديد من الدول تكنولوجيا المراقبة الإلكترونية واستفادت منها في مجال عقاب مرتكبي الجرائم بدلا من إيداعهم في مؤسسات عقابية. وكانت الجزائر من بين الدول التي لجأت مؤخرا إلى هذه التقنية؛ وبذلك تكون الدولة الأولى عربيا والثانية إفريقيا بعد دولة جنوب إفريقيا في تبنيها لهذا النوع من أساليب العقاب.

**تبحث هذه الورقة في مدى فعالية المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه.**

للوقوف على مدى فعالية المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس سنقوم بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسات سابقة خاصة منها تلك الدراسات التجريبية.

وتتمحور أهم النقاط التي يتم من خلالها الكشف عن فعالية هذا النوع من العقوبات فيما يلي: إيجابيات وسلبيات المراقبة الإلكترونية؛ أنواع الأشخاص المحكوم عليهم بالمراقبة الإلكترونية؛ تأثير المراقبة الإلكترونية على ظاهرة العود؛ والمفاضلة بينها وبين عقوبة العمل للنفع العام.

## أولا: إيجابيات وسلبيات المراقبة الإلكترونية

### 1. الإيجابيات

يتمتع استعمال المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس بعدة إيجابيات ومزايا.

من بين أهم هذه المزايا هو إمكانية التخفيف من اكتظاظ السجون، وتعتبر هذه الميزة أحد أهم أسباب استعمال المراقبة الإلكترونية أكثر من استعمالها في تعزيز العقوبات غير السالبة للحرية؛ كما أن انخفاض تكلفتها يجعلها أكثر استعمالا من العقوبات السالبة للحرية، الشيء الذي يؤدي إلى بناء القليل من السجون[1].

ومن إيجابياتها الأخرى هو إمكانية تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليهم[2]؛ حيث تسمح المراقبة الإلكترونية لهؤلاء بالحفاظ على مناصب أعمالهم وعلاقاتهم الاجتماعية مع أسرهم، وهي بذلك تتجنب الآثار السلبية للعقوبة السالبة للحرية، رغم أن ارتداء السوار الإلكتروني يحمل في طياته ضغوطات نفسية[3].

كما يمكن ذكر ميزة أخرى تتمثل في أن استعمال المراقبة الإلكترونية يؤدي إلى شعور المجتمع بأمان أكثر؛ ذلك لأن المحكوم عليهم الذين لا يمتثلون ويحاولون ارتكاب جرائم جديدة يتم توقيفهم بصورة أسرع[4].

### 2. السلبيات

إن أهم سلبيات المراقبة الإلكترونية هو انعدام تحييد المحكوم عليهم؛ فالمراقبة الإلكترونية لا تسلب حريتهم ولا تحد من حركتهم تماما، وبالتالي فإنه يمكن للمحكوم عليهم الخطرين أن يرتكبوا جرائما قبل تدخل السلطات الأمنية[5].

---

[1]- BLACK Matt, and SMITH Russell G., « Electronic Monitoring in the Criminal Justice System », Trends and Issues in Crime and Criminal Justice, Australian Institute of Criminology, Canberra, No. 254, May 2003, p. 4. https://aic.gov.au/file/6071/download?token=DPRWf8h8

[2]- LIVERANI Mary Rose, « Slow take-up for home detention: Magistrates cool, many lawyers unaware of the option », Law Society Journal, New South Wales, Australia, vol. 36, no. 1, February 1998, p.42.
- SAEZALA Dariusz, « Electronic monitoring in the Polish legal system as a form of social readaptation », American Historical Review, Oxford University Press, vol. 121, no. 5 (2), December 2016, pp. 1916-1931.
- QUINN James F., and HOLMAN John E., « Purpose Versus Practice in the Use of Electronically Monitored Home Confinement », American Journal of Criminal Justice, Springer, vol. 15, no. 1, September 1990, p. 158.

[3]- BLACK Matt, and Russell G. SMITH, op. cit., p. 4.

[4]- RENZEMA Marc, « Electronic Monitoring's Impact on Reoffending », March 24, 2003, p. 2. http://www.correcttechllc.com/articles/13.pdf

[5]- BLACK Matt, and Russell G. SMITH, », op. cit., p. 4.

إن ظروف الوضع تحت المراقبة الإلكترونية والتي توصف بأنها أقل صعوبة يمكن أن تؤثر على بعض الضحايا، ضف إلى ذلك نظرة المجتمع إلى معاملة المحكوم عليهم الذين هم محل مراقبة إلكترونية على أنها معاملة متساهلة[1].

ومن السلبيات الأخرى للمراقبة الإلكترونية هي أن استعمالها قد يزيد من شدة بعض العقوبات[2]؛ ومثال ذلك استعمال المراقبة الإلكترونية بعد استعمال وقف تنفيذ العقوبة أو الاختبار القضائي، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى اتساع الشبكة الجزائية[3].

## ثانيا: أنواع الأشخاص الموضوعين تحت نظام المراقبة الإلكترونية

نظريا يكاد يجمع الفقهاء على أن العقوبات البديلة بصفة عامة وعقوبة المراقبة الإلكترونية بصفة خاصة تناسب المحكوم عليهم غير العنيفين[4].

حيث يرى البعض أنه يجب استبعاد الأشخاص الجد خطرين وأصحاب العنف المزمن لأنهم غير مناسبين ليكونوا محلا للعقوبات البديلة، وكذلك الشأن بالنسبة لمرتكبي الجرائم الذين لا يشكلون أي تهديد على أمن المجتمع[5].

كذلك اختلفت الدراسات السابقة حول نوع الجرائم التي تصلح أن يكون مرتكبوها محلا للمراقبة الإلكترونية؛ فمنهم من يرى أن هذه العقوبة طبقت في بداياتها أكثر على الجرائم الواقعة على الأموال[6]، والبعض يرى أن هذه العقوبة طُبقت كذلك على مرتكبي الجرائم الواقعة على الأشخاص من طرف بعض الجهات القضائية. والبعض الآخر يرى أن هذه العقوبة تناسب أكثر الأشخاص غير العنيفين. بينما يرى البعض أن هذه العقوبة يمكن تطبيقها على جميع الفئات ما

---

[1]- Ibid.

[2]- JARRED Wayne, « Electronic Monitoring: Corrective Services Bill 2000 », Legislation Brief 11/00, Queensland Parliamentary Library, Brisbane, Australia, August 2000, p. 2.
https://www.parliament.qld.gov.au/documents/explore/ResearchPublications/LegislationBriefs/lbr1100wj.pdf

[3]- FOX Richard G., « Dr Schwitzgebel's machine revisited: Electronic monitoring of offenders », Australian and New Zealand Journal of Criminology, Sage, Vol. 20, No. 3, September 1987, p. 141.

– يسمى اتساع الشبكة الجزائية بالإنجليزية net-widening كما يطلق عليه بالفرنسية تسمية extension du filet pénal

[4]- GABLE Robert, « Electronic Monitoring of Criminal Offenders », https://rgable.wordpress.com/electronic-monitoring-of-criminal-offenders/

[5]- ARMSTRONG Troy, REINER Gary, and PHILLIPS Joel L., Electronic Monitoring Programs: An Overview, EMT Group, Sacramento, California, USA, April 1987, p. 3,
https://jpo.wrlc.org/bitstream/handle/11204/276/Electronic%20Monitoring%20Programs_An%20Overview.pdf?sequence=4&isAllowed=y

[6]- Joan PATRESILIA, House Arrest, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, October 1988, https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/Digitization/104559NCJRS.pdf

عدا مرتكبي الجرائم الجنسية وجرائم القتل. لكن هناك من الدراسات التي أكدت أنه بإمكان مرتكبي الجرائم العنيفة أن يكونوا محلا للمراقبة الإلكترونية[1].

ولقد لاحظ البعض أن تحديد فئة معينة من مرتكبي الجرائم لمراقبتهم إلكترونيا في المجتمع، يتوقف جزئيا على مدى اعتباره عقوبة مناسبة ومقبولة من طرف المجتمع وقضاته، ومنتخبيه، وسياسييه[2].

في مقابل ذلك توصلت بعض الدراسات التجريبية الحديثة إلى خلاصة حول نوع مرتكبي الجرائم الذي تناسبه المراقبة الإلكترونية إلى ما مؤداه أن المراقبة الإلكترونية كأداة لتحقيق المتابعة المكثفة المفروضة على المحكوم عليهم ذوو الخطورة الشديدة، هذا الشكل من المتابعة أعطى نتائجا جيدة فيما يخص انخفاض نسبة العود عند هذه الفئة[3]. وفي نفس السياق توصل البعض إلى أن تكثيف المتابعة على المحكوم عليهم غير الخطرين قد يعطي نتائجا عكسية حيث يزيد من نسبة العود مجددا إلى الإجرام[4].

وفي دراسة تحليلية أحدث لسبعة عشر(17) دراسة أخرى حول فعالية المراقبة الإلكترونية على المحكوم عليهم؛ توصلت هذه الدراسة إلى أن المراقبة الإلكترونية تنتج آثارا ايجابية لبعض فئات من المحكوم عليهم كمرتكبي الجرائم الجنسية مثلا، مصحوبة بشروط أخرى (تقييد تحركاتهم مثلا) والقيام بالعلاج المناسب[5].

## ثالثا: تأثير المراقبة الإلكترونية على ظاهرة العود

لتبيان تأثير المراقبة الإلكترونية على ظاهرة العود، نذكر نتائج بعض الدراسات التي أجريت في هذا المنحى.

### 1. دراسة كندية

---

[1]- ARMSTRONG Troy et al., op. cit., p. 3.

[2]- K. SCHMIDT Annesley, « Electronic Monitoring », Journal of Contemporary Criminal Justice, Sage, vol. 5, no. 3, 1989, p. 136.

[3]- BONTA James, WALLACE-CAPRETTA Suzanne, and ROONEY Jennifer, La surveillance électronique au Canada (Rapport), Solliciteur général Canada, Travaux publics et Services gouvernementaux Canada, mai 1999, p. 63, https://www.securitepublique.gc.ca/lbrr/archives/cnsgc00053113-fra.pdf

[4]- BONTA James et al., « A Quasi-Experimental Evaluation of an Intensive Rehabilitation Supervision Program », op. cit., p. 325.

[5]- BELUR Jyoti, THORNTON Amy, TOMPSON Lisa, MANNING Matthew, SIDEBOTTOM Aiden, and BOWERS Kate, « A Systematic Review of The Effectiveness of The Electronic Monitoring of Offenders », What Works Crime Reduction Systematic Review Series, UCL Department of Security and Crime Science, University College London, UK, Australian National University, College of Arts and Social Sciences, 2017, p. 62, https://whatworks.college.police.uk/Research/Systematic_Review_Series/Documents/Electronic_monitoring_SR.pdf

في دراسة أجريت في كندا، خلصت إلى أن المراقبة الإلكترونية ليس لها تأثير على السلوك الإجرامي للمحكوم عليه. كما خلصت نفس الدراسة إلى أن نسبة العود عند المحكوم عليهم الموضوعين تحت المراقبة الإلكترونية لا تختلف عن نسبة العود لدى المحكوم عليهم الموضوعين تحت نظام الاختبار القضائي وهذا عند الأخذ بعين الاعتبار عامل خطر- احتياجات[1].

وأكدت نفس الدراسة أن العلاج (traitement) مرتبط بانخفاض نسبة العود؛ فالعلاج المكثف المفروض على المحكوم عليه ذوو الخطورة الإجرامية الشديدة خاصة، أعطت نتائجا إيجابية. الشيء الذي يبين أهمية المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة. فمرتكبو الجرائم ذوو الخطورة الشديدة والذين من المفروض أن يقضوا عقوبة الحبس، وضعوا تحت المراقبة الإلكترونية وكانت نسبة العود لديهم بعد العلاج أضعف من مرتكبي الجرائم الذين يمثلون نفس مستوى الخطر والمفرج عنهم دون متابعة أي علاج، بالإضافة إلى ذلك أن مرتكبي الجرائم الذين شاركوا في برنامج العلاج تحت المراقبة الإلكترونية كانوا أكثر عددا في إنهاء البرنامج دون حادث يذكر بالمقارنة مع الموضوعين تحت نظام الاختبار القضائي والذين شاركوا في نفس البرنامج[2].

وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للمراقبة الإلكترونية أن تزيد من السماح بوضع مرتكبي الجرائم ذوو الخطورة الشديدة في الوسط المفتوح، كما يمكنها أيضا أن تخفض عدد حالات عدم إنهاء برنامج العلاج[3].

**2. دراسة أرجنتينية**

في دراسة قام بها البعض في الأرجنتين أجريت على مجموعة من المحكوم عليهم المفرج عنهم بعد انقضاء عقوبة الحبس ومجموعة أخرى من المحكوم عليهم مفرج عنهم بعد انقضاء عقوبة المراقبة الإلكترونية؛ توصلت أن استعمال المراقبة الإلكترونية يخفض بشكل معتبر ظاهرة العود بنسبة ما يقارب 48٪ مقارنة بنسبة العود عند المفرج عنهم بعد انقضاء عقوبة الحبس[4].

**3. دراسات أمريكية**

[1]- BONTA James et al., La surveillance électronique au Canada (Rapport), op. cit., p. 63.
[2]- BONTA James et al., p. 63.
[3]- Ibid., pp. 63-64.
[4]- DI TELLA Rafael, and SCHARGRODSKY Ernesto, « Criminal Recidivism after Prison and Electronic Monitoring », Journal of Political Economy, The University of Chicago, vol. 121, no. 1, 2013, p. 69.

في دراسة تحليلية أولى قام بها البعض خلصت أن النتائج المحصل عليها لا تشجع على استعمال المراقبة الإلكترونية كأداة لخفض معدل الإجرام، كما خلصت الدراسة أنه حتى تعطي المراقبة الإلكترونية آثارا ايجابية يجب أن يقترن استعمالها ببرنامج يحتوي على تدابير أخرى [1].

كما خلصت دراسة تحليلية ثانية إلى نفس النتيجة والتي مؤداها أن المراقبة الإلكترونية ليس لها تأثير معتبر على ظاهرة العود؛ كما تضيف الدراسة أنه من المحتمل أن تتغير هذه النتيجة إذا ما تم إتمام التقييم في المستقبل، وتؤكد الدراسة على أن الشيء الإيجابي من استعمال المراقبة الإلكترونية هو انخفاض تكلفتها مقارنة بعقوبة الحبس[2].

تناولت دراسة أخرى فعالية المراقبة الإلكترونية للمجرمين الخطرين المراقبين في المجتمع. واستخدمت الدراسة بيانات عن 75661 من المحكوم عليهم الذين وضعوا في الحبس المنزلي في فلوريدا من سنة 1998 إلى سنة 2002، وخلصت هذه الدراسة إلى أن المراقبة الإلكترونية أي كان نوعها سواء باستعمال نظام التردد اللاسلكي أو نظام تحديد المواقع العالمي تحد بشكل كبير ما يلي: احتمال حدوث انتهاكات تقنية؛ العود؛ الفرار لدى هذا النوع من المجرمين[3].

أشارت نتائج دراسة تجريبية رابعة إلى أدلة علمية قوية على أن استخدام المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة لتحويل المجرمين من ذوي الخطورة المتوسطة والعالية من السجن ووضعهم تحت إشراف المجتمع أمر فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن وضع المخالفين بعد السجن تحت نظام المراقبة الإلكترونية ينتج عنه نتائج إيجابية. ومنه فإن استخدام المراقبة الإلكترونية كان مفيدًا في الحد من تهديد السلامة العامة للمجتمع الذي يسببه مرتكبو الجرائم الذين يعاقبون في المجتمع بدلا من السجن[4].

### 4. دراسة سويدية

---

[1]- RENZEMA Marc, and MAYO-WILSON Evan, « Can electronic monitoring reduce crime for moderate to high-risk offenders? », Journal of Experimental Criminology, Springer, vol. 1 , no. 2, 2005, pp. 215 et 232.

[2]- DRAKE Elizabeth K., AOS Steve, and MILLER Marna G., « Evidence-Based Public Policy Options to Reduce Crime and Criminal Justice Costs: Implications in Washington State », Victims and Offenders, vol. 4, no. 2, 2009, p. 193.

[3]- PADGETT Kathy G., BALES William D., and BLOMBERG Thomas G., « Under Surveillance: An Empirical Test of the Effectiveness and Consequences of Electronic Monitoring », Criminology Public Policy, vol. 5, no. 1, 2006, p. 61.

[4]- BALES William, MANN Karen, BILOMBERG Thomas, GAES Gerry, BARRICK Kelle, DHUNGANA Karla, and McMANUS Brian, A Quantitative and Qualitative Assessment of Electronic Monitoring, Report submitted to the Office of Justice Program, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, Florida State University, Tallahassee, Florida, USA, January 2010, p. 153, https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/230530.pdf

ركزت هذه الدراسة على مجموعة تضم 260 شخصا شاركوا في برنامج للإفراج المبكر يحتوي على المراقبة الإلكترونية في المنزل. حيث قورنت هذه المجموعة مع مجموعة مراقبة أخرى مسجلة. يرتدي المشاركون السوار الإلكتروني في الكاحل مع إلزامية ممارستهم لنشاط يومي، يتم الحصول عليه من طرف إدارة مصلحة السجون أو الاختبار القضائي إذا تعذر ذلك، ويخضع المشاركون إلى مراقبة معتدلة منتظمة. وخلصت الدراسة أن نسبة العود عند مجموعة الإفراج المبكر المراقب إلكترونيا أقل بكثير من المجموعة الأخرى[1]؛ حيث كانت نسبة الإدانة عند المجموعة الأولى قبل ثلاث سنوات تقدر بـ 48٪ وأصبحت بعد ثلاث سنوات 26٪ أي بفارق 22٪؛ أما نسبة الإدانة عند المجموعة الثانية قبل ثلاث سنوات قدرت بـ 44٪ وأصبحت بعد ثلاث سنوات 38٪ أي بفارق 6٪ فقط[2]. ولم تستطع الدراسة تحديد سبب هذه النتيجة هل يعود إلى المراقبة الإلكترونية أو إلى عناصر أخرى مدرجة في البرنامج؛ وعندما تم تقسيم المجموعة إلى ثلاثة مستويات بناء على مستويات السوابق الجرمية، وُجد أن الفرق بين مجموعة الإفراج المبكر والمجموعة المراقبة كان معتبرا خاصة بين أولئك الذين لديهم مستوى متوسط من الإجرام السابق[3].

**5. دراسة فرنسية**

وفي دراسة فرنسية حديثة توصل الباحثون فيها أن استبدال عقوبات الحبس بعقوبة المراقبة الإلكترونية له آثار إيجابية طويلة الأمد على ظاهرة العود، وذلك بانخفاض في احتمال إدانة جديدة تقدر نسبته ما بين 9٪ و11٪ بعد خمس (5) سنوات ؛ وأن كلاً من إعادة التأهيل والردع عاملان مهمان في الحد من العود على المدى الطويل كما أن المراقبة الإلكترونية يمكن أن تكون بديلاً فعالًا من حيث التكلفة لعقوبات الحبس القصيرة[4]. حيث شملت الدراسة 2827 محكوم عليه بعقوبة الحبس، منهم 457 وضعوا مباشرة تحت نظام المراقبة الإلكترونية و2370 محكوم عليه قضوا عقوبة الحبس[5].

[1]- Fredrik MARKLUND, and Stina HOLMBERG, « Effects of early release from prison using electronic tagging in Sweden », Journal of Experimental Criminology, Springer Science + Business Media B.V, vol. 5, no. 1, March 2009, p.41.
[2]- Fredrik MARKLUND, and Stina HOLMBERG, op. cit., p. 54.
[3]- Ibid., p. 41.
[4]- HENNEGUELLE Anaïs, MONNERY Benjamin, and KENSEY Annie? « Better at Home than in Prison? The Effects of Electronic Monitoring on Recidivism in France », Journal of Law and Economics, The University of Chicago, vol. 59, August 2016, p. 629.
[5]- Ibid., pp. 638 et 658.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ذلك التأثير الإيجابي المعتبر للمراقبة الإلكترونية بين الآباء، والأهم من ذلك، بين الجناة الذين حُكم عليهم بالفعل بالسجن. وتعتبر الدراسة هذه النتيجة الأخيرة كدليل على أن المراقبة الإلكترونية فعالة في الغالب بالنسبة للمحكوم عليهم الذين يعرفون مصيرهم إذا ما ارتكبوا جرائم جديدة (على الأرجح السجن) ولا ينظرون إلى المراقبة الإلكترونية على أنها عقوبة مخففة وغير عابرة ولكن كفرصة ثانية. وعلى العكس من ذلك، فإن استعمال المراقبة الإلكترونية على المجرمين الذين لم يسبق لهم تجربة السجن قد يخلق مشاعر ضارة بالإفلات من العقاب، وبالتالي يقلل من فعالية المراقبة الإلكترونية[1].

كما يبدو أن نوع وكثافة الإشراف تحت نظام المراقبة الإلكترونية له تأثير على العود. حيث تعتبر المراقبة الإلكترونية فعالة جدا في الحد من العود بين أولئك الذين تلقوا زيارة واحدة على الأقل من أعوان مصلحة الاختبار القضائي والإدماج خلال ساعات حظر التجول، في حين أنها ليست كذلك مع الآخرين. ومنه يعتبر استهداف أكثر المجرمين عرضة للجريمة بزيارات مراقبة، رادع قوي للوقاية من العود[2].

وتشير نتائج هذه الدراسة أيضا إلى أن المراقبة الإلكترونية أكثر فعالية مع المحكوم عليهم الذين يخضعون للمراقبة لفترة أطول (أعلى من متوسط مدة شهرين) والذين كان مطلوبا منهم العمل أثناء المراقبة، مع الأخذ بعين الاعتبار وظيفتهم السابقة. وتوصلت الدراسة إلى فشل المراقبة الإلكترونية في منع العود بين المحكوم عليهم الذين انتهكوا القواعد أثناء المراقبة (على سبيل المثال، العودة إلى المنزل في وقت متأخر أو مغادرة المنزل خلال ساعات حظر التجول) [3].

**6. دراسات إنجليزية**

وخلصت دراسة أجريت في إنجلترا سنة 2001 حول تقييم حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية إلى ما يلي: هناك أدلة من استطلاعات حظر التجول وإشراف أعوان الاختبار القضائي أن حظر التجول يمكن أن يساعد بالفعل في توفير انتقال مُسيّر بين الحبس والعيش في المجتمع؛ كما أُستنتج عدم تأثير حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية على ظاهرة العود، فهذا التأثير محايد على نطاق واسع فيما يخص ارتكاب جرائم جديدة؛ كذلك استعمال حظر التجول

[1]- Anaïs HENNEGUELLE et al., op. cit., p. 649.
[2]- Ibid.
[3]- Ibid.

المصحوب بالمراقبة الإلكترونية وفّر ما مقداره 36.7 مليون جنيه استرليني في السنة الأولى وحدها مقارنة بإيداع المستفيدين من حظر التجول في السجن[1].

كما أجريت دراسة شبه تجريبية على 499279 محكوم عليه بإعفاء من عقوبة الحبس (discharge) بين جانفي سنة 2000 ومارس سنة 2006، مع 63384 معفى من العقوبة مستفيد من حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية. قدمت هذه الدراسة أدلة على أن المحكوم عليهم الذين حصلوا على حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية لم يكونوا أكثر احتمالا للانخراط في السلوك الإجرامي عندما أطلق سراحهم من السجن بالمقارنة مع المحكوم عليهم ذوي الخصائص المماثلة والذين لم يكونوا مؤهلين للإفراج المبكر تحت نظام حظر التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية. كما كان من ضمن نتائج هذه الدراسة أن ثمن مراقبة محكوم عليه تحت نظام التجول المصحوب بالمراقبة الإلكترونية أقل من ثمن الإبقاء على محكوم عليه في السجن[2].

**7. دراسة بلجيكية**

في دراسة أجريت في بلجيكا على 27 محكوم عليه بالمراقبة الإلكترونية خلصت إلى أن معظم المحكوم عليهم يتفقون على أن المراقبة الإلكترونية لها آثار إيجابية على إعادة دمجهم في المجتمع. وأظهرت هذه الدراسة على وجه الخصوص أن المراقبة الإلكترونية قد تسهم أيضًا في تحقيق هدفين متميزين ولكن متكاملين. أولاً، أنها تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع، لأن الأفراد الذين يحتمل أن يكونوا ضارين، يتم تقييد حريتهم مؤقتًا، وإن كان ذلك بطريقة أقل تقييدًا مقارنة بحبسهم في المؤسسات العقابية. وثانياً، تقوم المراقبة الإلكترونية بحماية وتحفيز المحكوم عليهم على العمل وذلك من خلال المشاركة في أنشطة العمل والترفيه. ومنه يمكن العيش حياة جيدة ومتابعة الأحلام والرغبات الشخصية بطرق غير إجرامية. وبالتالي يمكن اعتبار المراقبة الإلكترونية خطوة مهمة للمحكوم عليهم في استعادة السيطرة على حياتهم الخاصة[3].

---

[1]- DODGSON Kath, GOODWIN Philippa, HOWARD Philip, LLEWELLYN-THOMAS Siân, MORTIMER Ed., RUSSELL Neil, and WEINER Mark, Electronic monitoring of released prisoners: an evaluation of the Home Detention Curfew scheme, (Home Office Research Study no. 222), Home Office Research, Development and Statistics Directorate, London, March 2001, p. 68, http://www.antoniocasella.eu/nume/Dodgson_electronic_2001.pdf

[2]- MARIE Olivier, MORETON Karen, and Miguel GONCLAVES, The effect of early release of prisoners on Home Detention Curfew (HDC) on recidivism, Research Summary 1/11, Ministry of Justice, London, 2011, p. 1, https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/217378/effect-early-release-hdc-recidivism.pdf

[3]- VANHAELEMEESCH Delphine, VANDER BEKEN Tom, and Stijn VANDEVELDE, « Punishment at home: Offenders' experiences with electronic monitoring », European Journal of Criminology, Sage, vol. 11, no. 3, 2014, pp. 273-287.

## رابعا: المفاضلة بين عقوبة المراقبة الإلكترونية وعقوبة العمل للنفع العام

في دراسة نشرت سنة 2010 معتمدة على نتائج تجربة قام البعض في سويسرا سنة 2000 على عينة عشوائية تتكون من 240 محكوم عليه بالعمل للنفع العام أو المراقبة الإلكترونية. حيث اعتمدت هذه التجربة على عدة معايير للمفاضلة بين المراقبة الإلكترونية والعمل للنفع العام تمثلت في: الإدانات الجديدة، الانحراف المبلغ عليه ذاتيا self-reported delinquency، وعدة تدابير متعلقة بالإدماج الاجتماعي مثل: الزواج، الدخل والديون. تشير النتائج، استنادا إلى المحكوم عليهم الذين أكملوا عقوبتهم بنجاح، إلى أن أولئك المحكوم عليهم بالمراقبة الإلكترونية ارتكبوا جرائم جديدة أقل مما ارتكبها المحكوم عليه بالعمل للنفع العام، وأنهم كانوا في كثير من الأحيان متزوجين ويعيشون في ظل ظروف مالية أكثر يسرا[1].

كما خلصت الدراسة إلى أن المراقبة الإلكترونية تعتبر بديلاً جذابًا في أي نظام عدالة جنائية تستخدم فيه العقوبات غير الاحتجازية على نطاق واسع، وبالتالي قد تصل عقوبة العمل للنفع العام إلى حدودها "الطبيعية"[2].

## خاتمة

تعتبر المراقبة الإلكترونية الجزائية نتاج استخدام ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطور علمي في مجال العدالة، ولقد تطورت هذه التقنية في مختلف بلدان العالم والدول الأوروبية بصفة خاصة بطريقة معتبرة.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاقتراحات كما يلي:

– تم تبني المراقبة الإلكترونية كبديل عن الحبس المؤقت وكأسلوب من أساليب تنفيذ العقوبة السالبة للحرية؛ عمدت بعض الدول إلى تبني هذه الآلية كعقوبة بديلة عن عقوبة الحبس مانحة بذلك المزيد من الخيارات لقاضي الحكم ليحدد العقوبة المناسبة التي تتماشى مع المحكوم عليه وظروفه الشخصية والمادية من جهة، وتفاديا لعقوبة الحبس مطلقا.

[1]- KILLIAS Martin, GILLIÉRON Gwladys, KISSLING Izumi, and VILLETTAZ Patrice, « Community Service Versus Electronic Monitoring- What Works Better? Results of a Randomized Trial », The British Journal of Criminology, vol. 50, no. 6, November 2010, pp. 1155–1170.
[2]- Ibid.

– جعل عقوبة الحبس الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه القاضي الجزائي.

– تتجه السياسة العقابية المعاصرة من جعل العقوبات البديلة الأصل وعقوبة الحبس الاستثناء.

– فيما يتعلق بتقييم فعالية عقوبة المراقبة الإلكترونية يمكن القول أن هناك اتجاهان متناقضان. من جهة، هناك أدلة تجريبية تشير إلى أن المراقبة الإلكترونية لها تأثير رادع على الجريمة، فقد قللت من العود. من جهة أخرى، هناك أدلة تجريبية تشير إلى خلاف ذلك. ومع ذلك، هناك مساحة بين الاتجاهين المتناقضين تشير إلى أنه لا يمكن استخلاص استنتاجات بشأن فعاليتها بسبب النتائج المختلطة. وبالتالي اقتراح مزيد من البحوث اللازمة في هذا المجال.

وفي الأخير نقترح ضرورة تبني المشرع الجزائري صورا أخرى لعقوبة المراقبة الإلكترونية في المستقبل حتى يتسنى الحكم بها كعقوبة أصلية تفاديا لعقوبة سلب الحرية. كما يجب إيلاء أكثر أهمية للسياسة العقابية التي تهدف إلى إعادة الإدماج الاجتماعي للمحكوم عليه لأن السياسة ذات الطبيعة الأمنية والقمعية قد أثبتت محدوديتها.

## قائمة المراجع


- BLACK Matt, and SMITH Russell G., « Electronic Monitoring in the Criminal Justice System », Trends and Issues in Crime and Criminal Justice, Australian Institute of Criminology, Canberra, No. 254, May 2003. https://aic.gov.au/file/6071/download?token=DPRWf8h8

- LIVERANI Mary Rose, « Slow take-up for home detention: Magistrates cool, many lawyers unaware of the option », Law Society Journal, New South Wales, Australia, vol. 36, no. 1, February 1998.

- SAEZALA Dariusz, « Electronic monitoring in the Polish legal system as a form of social readaptation », American Historical Review, Oxford University Press, vol. 121, no. 5 (2), December 2016.

.

- QUINN James F., and HOLMAN John E., « Purpose Versus Practice in the Use of Electronically Monitored Home Confinement », American Journal of Criminal Justice, Springer, vol. 15, no. 1, September 1990.

- RENZEMA Marc, « Electronic Monitoring's Impact on Reoffending », March 24, 2003. http://www.correcttechllc.com/articles/13.pdf

- JARRED Wayne, « Electronic Monitoring: Corrective Services Bill 2000 », Legislation Brief 11/00, Queensland Parliamentary Library, Brisbane, Australia, August 2000. https://www.parliament.qld.gov.au/documents/explore/ResearchPublications/LegislationBriefs/lbr1100wj.pdf

- FOX Richard G., « Dr Schwitzgebel's machine revisited: Electronic monitoring of offenders », Australian and New Zealand Journal of Criminology, Sage, Vol. 20, No. 3, September 1987.

- GABLE Robert, « Electronic Monitoring of Criminal Offenders », https://rgable.wordpress.com/electronic-monitoring-of-criminal-offenders/

- ARMSTRONG Troy, REINER Gary, and PHILLIPS Joel L., Electronic Monitoring Programs: An Overview, EMT Group, Sacramento, California, USA, April 1987. https://jpo.wrlc.org/bitstream/handle/11204/276/Electronic%20Monitoring%20Programs_An%20Overview.pdf?sequence=4&isAllowed=y

- Joan PATRESILIA, House Arrest, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, October 1988, https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/Digitization/104559NCJRS.pdf

- K. SCHMIDT Annesley, « Electronic Monitoring », Journal of Contemporary Criminal Justice, Sage, vol. 5, no. 3, 1989.

- BONTA James, WALLACE-CAPRETTA Suzanne, and ROONEY Jennifer, La surveillance électronique au Canada (Rapport), Solliciteur général Canada, Travaux publics et Services gouvernementaux Canada, mai 1999. https://www.securitepublique.gc.ca/lbrr/archives/cnsgc00053113-fra.pdf

- BELUR Jyoti, THORNTON Amy, TOMPSON Lisa, MANNING Matthew, SIDEBOTTOM Aiden, and BOWERS Kate, « A Systematic Review of The Effectiveness of The Electronic Monitoring of Offenders », What Works Crime Reduction Systematic Review Series, UCL Department of Security and Crime Science, University College London, UK, Australian National University, College of Arts and Social Sciences, 2017. https://whatworks.college.police.uk/Research/Systematic_Review_Series/Documents/Electronic_monitoring_SR.pdf

- DI TELLA Rafael, and SCHARGRODSKY Ernesto, « Criminal Recidivism after Prison and Electronic Monitoring », Journal of Political Economy, The University of Chicago, vol. 121, no. 1, 2013.

- RENZEMA Marc, and MAYO-WILSON Evan, « Can electronic monitoring reduce crime for moderate to high-risk offenders? », Journal of Experimental Criminology, Springer, vol. 1 , no. 2, 2005 .

- DRAKE Elizabeth K., AOS Steve, and MILLER Marna G., « Evidence-Based Public Policy Options to Reduce Crime and Criminal Justice Costs: Implications in Washington State », Victims and Offenders, vol. 4, no. 2, 2009.

- PADGETT Kathy G., BALES William D., and BLOMBERG Thomas G., « Under Surveillance: An Empirical Test of the Effectiveness and Consequences of Electronic Monitoring », Criminology Public Policy, vol. 5, no. 1, 2006.

- BALES William, MANN Karen, BILOMBERG Thomas, GAES Gerry, BARRICK Kelle, DHUNGANA Karla, and McMANUS Brian, A Quantitative and Qualitative Assessment of Electronic Monitoring, Report submitted to the Office of Justice Program, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice, Florida State University, Tallahassee, Florida, USA, January 2010. https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/nij/grants/230530.pdf

- Fredrik MARKLUND, and Stina HOLMBERG, « Effects of early release from prison using electronic tagging in Sweden », Journal of Experimental Criminology, Springer Science + Business Media B.V, vol. 5, no. 1, March 2009.

- HENNEGUELLE Anaïs, MONNERY Benjamin, and KENSEY Annie? « Better at Home than in Prison? The Effects of Electronic Monitoring on Recidivism in France », Journal of Law and Economics, The University of Chicago, vol. 59, August 2016.

- DODGSON Kath, GOODWIN Philippa, HOWARD Philip, LLEWELLYN-THOMAS Siân, MORTIMER Ed., RUSSELL Neil, and WEINER Mark, Electronic monitoring of released prisoners: an evaluation of the Home Detention Curfew scheme, (Home Office Research Study no. 222), Home Office Research, Development and Statistics Directorate, London, March 2001. http://www.antoniocasella.eu/nume/Dodgson_electronic_2001.pdf

- MARIE Olivier, MORETON Karen, and Miguel GONCLAVES, The effect of early release of prisoners on Home Detention Curfew (HDC) on recidivism, Research Summary 1/11, Ministry of Justice, London, 2011.
https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/217378/effect-early-release-hdc-recidivism.pdf

- VANHAELEMEESCH Delphine, VANDER BEKEN Tom, and Stijn VANDEVELDE, « Punishment at home: Offenders' experiences with electronic monitoring », European Journal of Criminology, Sage, vol. 11, no. 3, 2014.
- KILLIAS Martin, GILLIÉRON Gwladys, KISSLING Izumi, and VILLETTAZ Patrice, « Community Service Versus Electronic Monitoring- What Works Better? Results of a Randomized Trial », The British Journal of Criminology, vol. 50, no. 6, November 2010.